مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثامن والأربعون
أكتوبر ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثامن والأربعون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

المشروعات الصغيرة والمتوسطة
أهميتها ومعوقاتها

د/ محمود البنداري

مقدمة:.

تعتبر المنشآت الصغيرة حجر الزاوية في عملية التنمية الصناعية والأجتماعية ، ويعود ذلك لمردودها الأقصادي الإيجابي على الأقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الأستثمار، وزيادة حجم المبيعات . وتساهم فى دفع عجلة الاقتصاد القومى وخلق ميزة تنافسية وبخاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة التى ظلت ولفترة طويلة قادرة على البناء وراء أسوار الحماية التى كانت تفرضها الدول النامية على التجارة الخارجية محتمية بذلك من المنافسة الأجنبية.[1] وتعتبر المشروعات المتوسطة والصغيرة (والمعروفة بـ SMEs) العمود الفقري للتنمية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال مساهمتها في توظيف العمالة وتوفير فرص للتدريب ومن ثم رفع القدرات والمهارات لشريحة ضخمة من المجتمع وتحسين مستوى الإنتاج والمساهمة في اجمالى القيمة المضافة وتوفير السلع والخدمات والعمل على زيادة مستويات الدخول، كما أنها وسيلة فعالة في توجيه المدخرات الصغيرة إلى الاستثمار فضلا عن ارتباطها بكافة فروع الصناعات الأخرى في الاقتصاد. كما أن هذه المشروعات كانت بمثابة قاطرة النمو للثورة الصناعية بدول جنوب شرق أسيا.

وبالنظر إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهوريتنا الحبيبة، فنجد ان هذا المجال مازال لا يحقق المساهمة المتوقعة منه كقطاع اقتصادي فعال وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية في مصر. حيث تعترض هذه المشروعات بعض العقوبات والصعوبات، بالإضافة إلى

[1] د/خالد مصطفى قاسم: دور حاضنات المشروعات فى تنمية القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، صنعاء ،نوفمبر ٢٠٠٧

ضمور في دور الجهات المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات سواء كانت جهات حكومية او غيرها .

مشكلة البحث:

يرى العديد من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة، وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام والدول النامية بشكل خاص، ولذلك اهتمت دول كثيرة؛ بهذه المشاريع اهتماماً متزايداً وقدمت لها يد المساعدة بمختلف السبل وفقاً للإمكانات المتاحة، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات المختلفة كاستيعاب اليد العاملة رغم قلة حجم الاستثمار فيها مقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية، والفنية، والإنتاجية، والتسويقية. وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي.. وحتى تتخلص هذه المشروعات من أهم العقبات والمعوقات التي تواجهها، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجبَ حصرُ هذه المعوقات أولا، ثم إيجاد الآليات الناجحة لتجاوزها وتطوير هذه المشروعات.. وانطلاقا مما سبق جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة و المعوقات التي تواجها، خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على التهديدات ThreatsوالفرصOpportunities التى تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر والوقوف على الدور المنوط بحاضنات الأعمال فى تنمية القدرات التنافسية لهذه الصناعات. ولما كان ذلك كذلك فأننا نستطيع أن نجمل أهداف البحث في الآتي:.

– كشف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية.

– تقديم بعض الإجراءات والآليات الكفيلة معالجة أهم المعوقات التي تمس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من إسهامها في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

أهمية البحث

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني وتكتسي المشروعات الصغيرة أهميتها في الدول العربية من مجموعة اعتبارات تتعلّق بخصائص هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان والنشاط. وتتلخص هذه الأهمية في الآتي:.

- تتميّز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغرى المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.
- توفر هذه المشروعات سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.
- تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية / يدوية) التي تمثل اهمية قصوي للاقتصاد المصري وتنمية هذه المشروعات الحرفية التقليدية الصغيرة يفتح الابواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة وايضا يفتح ابوابا للتصدير بكميات كبيرة تدر دخلا للاقتصاد القومي، ولذا يجب الحفاظ علي هذه الصناعات التقليدية من الاندثار. والمطلوب من رجال الأعمال والدولة إقامة جمعيات أهلية متخصصة لمساندة الحرفيين وإتاحة الفرصة أمامهم للتدريب والتعليم

طبقا لأحدث التقنيات مع الحفاظ علي الهوية المصرية الأصيلة، مع التأكيد على أهمية رعاية الدولة لهم نفسيا وماديا واجتماعيا حتي يستطيعوا الخروج بمنتجات تتميز بالابداع والاصالة..

- .يمكن أن تكون مصدراً للتجديد والابتكار وتسهم في خلق كوادر إدارية وفنية يمكنها الانتقال للعمل في المشروعات الكبيرة.
- إنها وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

منهج البحث:

إن أي بحث علمي يخضع لمجموعة من المناهج، والتقنيات العلمية. ومن المعروف أن أول أساس تبنى عليه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج. وبما أن المنهج لا يخضع إلى اختيارات الباحث الشخصية بل إلى طبيعة الموضوع وأهدافه وحدودها. فقد اعتمدنا في بحثنا على الأسلوب الوصفي التحليلي لأنه يتلاءم وموضوع البحث من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها والوصول في الأخير إلى نتائج علمية. وتم الاعتماد أيضا على المصادر الرسمية التي تهمها المشروعات الصغيرة كالصندوق الاجتماعي للتنمية، ثم البحوث المتخصصة، وكذا الكتب والمراجع العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع مثل الاقتصاد والمتخصصة في موضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عناصر البحث

يتضمن البحث العناصر التالية :

– تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ـ دور المشروعات الصغيرةوالمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة
خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
ـ المعوقات التى تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
ـ كيفية معالجة هذه المعوقات
ـ كيف واجهت مصر هذه المعوقات
النتائج والتوصيات
مراجع البحث

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مما لاشك فيه أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (٥٥) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (٧٥) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد **العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً**، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم **المبيعات** أو معايير أخرى.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من ٥٠ عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى ٥٠٠ عامل،

في السويد لغاية ٢٠٠ عامل، في كندا واستراليا حتى ٩٩ عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية ٥٠ عاملاً.

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لإختلاف أسعار صرف العملات.

وهكذا من اليسير وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولكن من العسير تعريفها تعريفاً مقبولاً على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي ويعزي هذا إلى الاختلاف في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى فضلاً عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي يتم بموجبها تحديد شكل المشروع ومنها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها حيث أن هناك نقصاً في هذه البيانات ولذا فإن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيظل متبايناً إلا أن المتخصصين يرون بوجود أسلوبين يمكن استخداماهما الأول: يعتمد على الصفات النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة. والثاني: بالأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال. وفي مصر يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز

مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا. ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.

تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :.

يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدة أسس:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة التقليدية: حيث تتميز هذه المشروعات بضعف اقتصادات الحجم (عمالة غير كفأة، وإنتاجية منخفضة البيع، إلى جانب أسواق قليلة وتعاقدات ضيقة).
ـ المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناتجة عن البيئة السوقية: وتتميز بالفاعلية والبحث عن الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والخارجية والتزامها بالمرونة كما نجد بها عمالة كفأة.
- المشروعات الصغيرة والمتوسطة الرائدة: تتميز برجال أعمال مغامرين وأصحاب تأهيل، حيث يمارسون نشاطات اقتصادية جديدة مع استثمار في القوى البشرية، بالإضافة إلى الاستعانة ببرامج تمويلية والمجازفة في توظيف رؤوس الأموال.
- مشروعات إنتاجية: أساسها التحويل، بمعنى تحويل مادة خام إلى منتج نهائي أو وسيط والقيمة المضافة، بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المتدخلات (عناصر الإنتاج) والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتج.

- مشروعات خدمية: أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه.
- مشروعات تجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة، وإعادة استثمار الربح. وأيا كان نوع المشروعات الصغيرة أو مجال نشاطها فإنها جميعا تشترك في عناصر ومكونات واحدة.
- مشروعات صغيرة: لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين ١٠ و٥٠ ألف جنيه وعمالة في حدود ٥ أفراد.
- مشروعات صغيرة جدا: لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين ٥ و١٠ آلاف جنيه وعمالة في حدود فردين.
- مشروعات متناهية الصغر: ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع، ولا يتجاوز رأس المال عن ٥ آلاف جنيه، وغالبا ما يكون لها أوراق رسمية أو يكون لها حد أدنى من الأوراق يتمثل في مشروعات المجال الصناعي، والزراعي والخدمي والتربوي.
- ويمكن تقسيم المشروع الصغير إلى عدة عناصر هي:

ـ الرأسمال: ويعني كل المبالغ النقدية اللازمة لإقامة المشروع، أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج.
ـ الآلات والتجهيزات: وهي كل ما يلزم لإنتاج السلعة أوالخدمة.
ـ العمالة: كل الأفراد اللازمين لتشغيل المشروع.
ـ الإدارة: وهي المسؤولة عن إحداث التشغيل الأمثل للمشروع وتحقيق أهدافه وهي جزء من العمالة.
ـ التكنولوجيا: هي طريقة وأسلوب عناصر الإنتاج.

أما بالنسبة لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فنجد أن لها أهمية ودورا مهما في عملية النهوض الاقتصادي للبلد من خلال تقديمها خدمات واسعة تستفيد منها جميع القطاعات وتشغيلها عددا متنوعا من الأيدي العاملة. ففي الوقت الذي اهتمت به معظم البلدان النامية بالتصنيع الثقيل وإقامة المشروعات الكبيرة والإستراتيجية، لم تلغ اهتمامها بتنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة بوصفها إحدى القنوات الأساسية المهمة في استهلاك ما تنتجه الصناعات الكبيرة من مستلزمات إنتاج ومواد بسيطة محققة بذلك نوعا من التفاعل والاعتماد المتبادل بين كلا الناشطين.
ساهمت الصناعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة حجم الإنتاج الصناعي في معظم البلدان ووفرت فرص الاستخدام والتشغيل للقوى العاطلة عن العمل. إضافة إلى استقطاب مدخرات الأفراد وتوجيهها الواجهة الاستثمارية المطلوبة لخدمة أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان. فعلى تلك المشروعات تحقيق الأهداف لأن نشاطاتها لها تأثيرات على مستوى التنظيم وعلى المجتمع. وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في اقتصادات الدول النامية تكمن في مساهمتها بنصيب كبير في توفير فرص العمل والحد من البطالة ومكافحة الفقر، علاوة على دورها التكاملي مع المنشآت الصناعية الكبيرة. وجرت العادة أن يتم قياس أهمية ودور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي: المساهمة في التشغيل، والإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمشروعات في الاقتصاد.

دور المشروعات الصغيرةوالمتوسطة في مواجهة مشكلة البطالة

تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل على خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين بعد للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤ % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير..! وفي أمريكا... وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٨أكثر من ١٥ مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب ٧٠% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٨، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ % من فرص العمل بدول الاتحاد.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أوحداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية

لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton) ، بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة. وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

١. مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أعلب الأحيان.

٢. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.

٤. ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

٥. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.

٦. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.

٧. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.

٨. صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.

٩. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.

١٠. الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.

١١. تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هوسلبي ومنها ما هوايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها وهوما سيتم تفصيله أيضاً في هذه الورقة. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهوأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أوعوائد الاستثمار.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالامكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

١. كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

٢. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

٣. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية – النموالأولي – النموالفعلي – الاندماج). ونطراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

٤. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥. الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

٦. المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

٧. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

يلاحظ مما سبق مدى تدني مساهمة مختلف الجهات التمويلية في توفير التمويل لهذا القطاع، يعود هذا للعديد من الأسباب والعوامل التي سنحاول استعراضها بشيء من الاختصار، وهي تنحصر في المعوقات التي تواجهها البنوك التجارية في توفير التمويل، وكذلك المعوقات التي تعترض سير النشاط التمويلي للمؤسسات الإقراضية المتخصصة.

وبناءً على ما تقدم يمكن إسناد امتناع وتراجع أداء البنوك التجارية المرخصة في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يلي:

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي، وعادةً ما تلجأ البنوك إلى الابتعاد عن أي نوع من أنواع المخاطر المصرفية، وتكتنف المشاريع الصناعية الصغيرة تحديداً، والمتوسطة بصورة عامة مخاطر تكفي لابتعاد البنوك التجارية.
- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض، وهذا يؤدي إلى تراجع حجم الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- الصعوبة التي تواجه البنوك التجارية في محاولتها لتسييل موجودات هذه المشروعات نظراً لانخفاضها من جانب، والاعتبارات الاجتماعية من الجانب الآخر.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد دفعهم ذلك للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

ولم يقبل المجتمع بهذه المحددات كمبرر لابتعاد البنوك عن القيام بدورها في هذا المجال، وخاصة أنها تتمتع بعدد من المزايا، وهي:

- كفاءة الإدارة وملاءتها المالية وكفاءة رؤوس الأموال وشفافيتها.
- توفر البنية التحتية المناسبة والانتشار الواسع لفروعها، مما يؤمن وصولها إلى معظم الأماكن، ولذوي الحاجة من المقترضين.
- كفاءة أنظمتها الرقابية والمحاسبية وأحهزة المتابعة.
- ملكيتها من قبل القطاع الخاص مما يجعلها تركز على كفاءة وإدارة المشاريع المجدية وذات
- الربحية الأكيدة إلى حد ما.
- استقرار مصادرها المالية.
- أكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المصرفية لهذا القطاع، نظراً لتنوع الخدمات المالية التي تقدمها.

أشهر معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أولا: معوقات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات الإقراض المتخصصة:

يؤدي تدخل الدولة في أي مؤسسة إقراضية، إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم وتقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقاً عند الحصول عليها، ويحاولون عدم الالتزام بالتسديد، أوعدم اعتبارها التزاماً مالياً يجب القيام بتسديده في الأوقات المحددة.

ولا بد هنا من التذكير بأن إنشاء المؤسسات الإقراضية المتخصصة جاء محاولة لسد جزء من الفجوة التمويلية، وتوفير التمويل لكل قطاع من القطاعات بصورة متخصصة، فهدف هذه المؤسسات منذ إنشائها كان محاولة تصحيح سوق الائتمان، غير أنها لم تتمكن من تجنب مخاطر المجازفة في تقديم القروض، وهذا الجزء من المجازفة تمكنت البنوك التجارية من تجاوزه بوضعها الضمانات كعائق أمام تمويل المؤسسات الصغيرة. ويمكن القول بشكل عام أن أي نشاط تمويلي تمارسه أي مؤسسة، – بغض النظر عن طبيعتها– لا بد أن تعترض مسيرته بعض المعوقات، وتتنوع هذه المعوقات بتنوع الجهات المقرضة، فإذا كانت بنكاً تجارياً تتمثل المعوقات في صعوبة توفير المقترض للضمانات اللازمة للحصول على التمويل. وإذا كانت المؤسسة المقرضة (الممولة) متخصصة تتمثل المعوقات في عدم الالتزام بالغاية الحقيقية من الحصول على القرض أوفي عدم الالتزام بالتسديد. وإذا كانت الجهة المقرضة جهة حكومية فإن المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة أودعم ليس من الضروري تسديده. وتختلف المعوقات من وجهة نظر مؤسسات التمويل عنها من

وجهة نظر القائمين على المشاريع الصغيرة، فالمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل هي:

- افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المشروع الصغير، وينجم ذلك في أغلب الأحيان عن فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية المقنعة للمؤسسة التمويلية.
- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمشروع الصغير.
- افتقار المشروع الصغير للخبرة في أساسيات المعاملات المصرفية.
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات، مما ينعكس سلبياً على المشروع.

ثانيا: المعوقات والمشكلات التمويلية التي تواجه القائمين على المشاريع فتتمثل في:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه.
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصول المشروع، وهذه نقطة ذات أهمية خاصة، لأن أصول المشروع الصغير لا توفر أصول الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيله من أجل الاستمرار في العملية الإنتاجية.
- تدخل مؤسسات التمويل وفرض الوصاية على المشروع الصغير، وذلك عند غياب الثقة فيه، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين مؤسسات التمويل والمشروعات الصغيرة وخاصة في الدول النامية.

والجدير بالذكر هنا أن مباشرة المؤسسات المحلية والدولية التطوعية لأعمالها في مجال خدمات توفير التمويل للمشروعات الصغيرة، إنما جاءت لخلق نوع من التوازن في السياسة الائتمانية.

كيفية معالجة هذه المعوقات

إن المراجعة الدقيقة لهذه المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شموليتها وأثرها، توضح لنا حجم التحدي الذي نواجهه لإزالة هذه المعوقات، وذلك من خلال توفير المتطلبات اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخطوة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية. وعليه، فإن موضوع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة أصبح أمرا مهما بالنسبة لعملية استمرار التصنيع والتنمية الاقتصادية. وبالتالي ينبغي إبراز موقع هذه الأنشطة ضمن إطار التنمية الصناعية حيث يضم هذا النشاط العديد من المشاريع الإنتاجية ذات الأهمية الاقتصادية لسد متطلبات الحاجة المحلية من السلع والخدمات التي يوفرها وخلق المهارات الفنية، والإدارية المطلوبة وتوفير المستلزمات المادية والتشغيلية الأساسية للمنشآت الصناعية باختلاف أحجامها. إن التغلبَ على الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على بقائها ونجاحها وتطويرها يتحقق من خلال توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع وفهم متطلباتها والوقوف على الصعوبات التي تعترضها للعمل على معالجتها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب والتمويل اللازم بوضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال وضع نظام الأولويات لاختيار المشاريع الصناعية وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة. كما يتطلب من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها والاطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة في الأسواق المحلية، والدولية والمتطورة باستمرار. ولكي تنطلق الدول النامية، خاصة الجزائر إلى التنمية الصناعية فعلى الأفراد والإدارة في المجتمع اتخاذ بعض الخطوات الإستراتيجية التالية:

١ـ على المستوى الاقتصادي: ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتتمثل في:

. تقديم تسهيلات التمويل الذاتي حيث يعد الدعم المالي من أهم المعوقات الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وجعلها تخرج إلى حيز النور بتوفير مجموعة من التسهيلات الائتمانية والحوافز المالية من خلال منح قروض طويلة أو قصيرة الأمد بفوائد وشروط ميسرة وتساعد المشاريع على مواجهة المشكلات أثناء فترة التشغيل والإنتاج وبقاء قاعدة أساسية للمشروع الصناعي.

. الاهتمام بالجانب التسويقي ودعمه لغرض تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يتطلب الأمر تنمية القدرات التسويقية والإلمام بالسوق ومعرفة آلياته والقدرة على المنافسة وإيجاد السبل الناجحة للتسوق من خلال إجراءات البحوث والدراسات التسويقية وتقديم المعلومات والإحصائيات عن الأسواق العالمية. إضافة إلى تأهيل الملاكات التسويقية وإقامة الحملات الترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

. أما على المستوى التنظيمي والقانوني فيعمل على إصدار تشريع ينظم هذا المجال وتطوير القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم نشاطات المؤسسات وأعمالها بما يوفر البيئة المناسبة المطلوبة في هذا القطاع بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية.

ـ <u>على المستوى الاجتماعي والثقافي:</u> ينبغي اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتتمثل في:

. تطوير مهارات العاملين في هذه الصناعات من خلال إدخالهم دورات تدريبية تتضمن ورش عمل متخصصة لتطوير قدراتهم لاكتساب مهارات فنية وتقنية في جميع

المجالات لغرض توفير العمالة الوطنية الماهرة في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ـ تبسيط إجراءات منح الإجازات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتحقق ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات وإزالة العقبات وسلسلة المراجع الروتينية، اختصارا للوقت وتخفيضا للتكاليف المالية اللازمة لتأسيسها. والاهتمام بتنمية وتوفير الخدمات الأساسية في المجمعات الصناعية والتنسيق بين الجهات المعنية من اجل تحديد الضوابط والمحددات الموقعية للمشاريع.

ـ التحرر من أسر التصورات القديمة والخرافات والأخذ بأسس تحديث الإنسان لتكوين مجتمع معاصر في مؤهلاته وعلاقاته المتبادلة السياسية والاجتماعية لتكون هناك علاقات أكثر اتساعا على مستوى المجتمع والوعي بالمسؤولية وخلق ما يعرف بالتعبئة الاجتماعية التي تشمل تحديث الأفراد من حيث التوزيع الديمغرافي والناحية الثقافية والعلاقات الاجتماعية والنظم السائدة. غير أن ما يتعلق بالتعبئة الاجتماعية للتنمية الصناعية فتوجد ثلاثة مستويات تتمثل في المستوى التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي.

ـ التحديث وهو التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي، وما يحدثه هذا التغير في اتجاهات الإنسان وسلوكاته. والتحديث يتضمن أشكالاً محددة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ـ الحراك الأفقي ويتمثل في الهجرة من الريف إلى المدن؛ والحراك الرأسي وهو صعود الأفراد بمنزلتهم الاجتماعية نتيجة للتعليم والكفاءة وليس بواسطة العائلة أو القبيلة.

كيف واجهت مصر هذه المعوقات

من الناحية التنظيمية: نلاحظ أن هذه المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والغرف الزراعية والصناعية والتجارية والجمعيات التعاونية والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة لتكوين رؤية شاملة حول مصير هذه المشروعات. وبصفة عامة تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤٠% إلى ٦٠% من تكلفة القيام بالأعمال في مصر، تأتي من القيود الإجرائية حيث تكثر الشكاوى من اضطرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التعامل مع المسؤولين الحكوميين والمكاتب الحكومية المركزية والمحلية وعدم توافر المعلومات وعدم الرغبة في تقديم المساعدة

من الناحية القانونية: نرى بأن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لا زالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فترة طويلة.

من الناحية المالية: العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الإشكالات فيما يتعلق بالضمانات، فترات السداد، الإجراءات البيروقراطية. غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآخذ في النمو، حيث أوضح أحدث تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته أمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل ٥٦% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها أقل من ٤٠% منها ١٣% للبنوك العامة و٢٦% للبنوك الخاصة. وتشير خريطة النفاذ إلي قنوات التمويل إلى أنه كلما كبر حجم المشروع، زادت قدرته علي

النفاذ للتمويل وتدل الأرقام أن ٧٨% من المشروعات الصغيرة لم تتقدم مطلقا للحصول علي قروض بنكية، وأن نسبة ٩٢% من المشروعات الصغيرة التي تقدمت للحصول على تمويل بنكي تم رفضها.

–من الناحية التسويقية: التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجىء في أسعارها بسبب عوامل السوق مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لديها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة الشديدة من قبل الشركات الكبرى، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات لاسيما عندما تعمل بشكل أفراد كما هو واقع الحال، وضعف القدرة الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية ومحاولة الدخول إلى أسواق جديدة.

وهنا نتساءل: هل توجد مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر في ظل الركود الحالي الذي يخرج عشرات المشروعات الكبيرة والمتوسطة من السوق كل يوم ويسحق المشروعات الصغيرة؟ هل يمكن قيام مشروعات صغيرة دون توافر آليات للتكامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة ودون حل مشاكل التمويل والدعم الفني والتسويق؟ هل يوجد مستقبل لهذه المشروعات في ظل انهيار النظام التعاوني وحصاره؟

ومن أجل ذلك في جمهورية مصر العربية تم انشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة كشركة مساهمة عامة، طبقاً لقانون الشركات المصرية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، بمساهمة من تسعة بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة، وشركة تأمين، وكان ذلك في عام ١٩٩١. وتهدف الشركة إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تيسير حصول تلك المشروعات على الائتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع،

أو لتطوير أدائه، أو تيسير مزاولته للنشاط، وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل البنوك، وتمارس الشركة عملها من خلال اتفاقية تم توقيعها مع اثنين وثلاثين بنكاً في مصر.

وتقوم الشركة بتغطية ما نسبته ٥٠% من قيمة التمويل المطلوب، على أن يكون الحد الأدنى لقيمة الضمان للمنشأة الواحدة ١٠ آلاف جنيه والحد الأقصى ٧٠٠ ألف جنيه مصري، وعليه، يمكن للمنشأة أن تحصل على تمويل يتراوح ما بين ٢٠ ألفاً إلى ما مقداره ١.٤ مليون جنيه، وتبلغ مدة الضمان ما بين ستة أشهر وخمس سنوات كحد أقصى ويجوز مدها، كما يجوز أن تكون هناك فترة سماح. وتتقاضى الشركة ١% سنوياً من رصيد القرض أوالتسهيل كمصروفات إدارية. وتقدم الشركة أنواعاً مختلفة من الضمانات تتمثل في ضمانات الأطباء والصيادله والمراكز الطبية ومعامل التحليل، وقروض الصندوق الاجتماعي، إضافة إلى عدد آخر من النشاطات المختلفة. وقد تمكن برنامج ضمان مخاطر القروض المنفذ في هذه الشركة من تحقيق نتائج كبيرة خلال السنوات الخمس الأولى من عمله، حيث تمكن من توفير تمويل قيمته ٦٩٧ مليون جنيه، ضمنت الشركة منها ٣٣٥ مليون جنيه، ومتوسط قيمة القرض الواحد ١٤٣ ألف جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتقتضي السياسة المتبعة حالياً في الشركة عدم الموافقة على ضمان أي مشروع ما لم يكن ممولاً ذاتياً بنسبة ٣٠% إلى ٥٠% من قيمة الاستثمار الكلية.

الخاتمة

تشير نتائج البحث عن وجود معوقات اقتصادية واجتماعية وثقافية للتنمية الصناعية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. والجدير بالذكر أن العوامل الاجتماعية لا تقل أهمية عن العوامل التكنو- اقتصادية في عملية التنمية الصناعية. ومهما كانت هذه المعوقات، فإن التغلب عليها ممكن من خلال عملية التصنيع والتنمية في هذا المجال عبر سلسلة من الحلقات المتصلة ذات طبيعة فنية واقتصادية واجتماعية. ولا تكون بحلول مؤقتة بل بالخروج بشكل نهائي من هذه المعوقات واتباع آليات واستراتيجيات كفيلة بتطوير هذا النوع من المشاريع وللخروج من دائرة التبعية الاقتصادية للمؤسسات الكبيرة. وعلى ضوء هذه النتائج، يستلزم على هذه المشروعات ومسيريها السعي إلى القضاء النهائي عن هذه المعوقات بجميع الوسائل الحديثة من أجل زيادة كفاءتها ودورها في التنمية في ظل الظروف البيئية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية التي تعيش بها. كما على الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودها والاضطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة في الأسواق المحلية والدولية والمتطورة باستمرار، وأيضا القيام بتنشيط هذه المشروعات وتشجيع الإقبال عليها. والأخذ بيد إدارتها نحو النجاح والنهوض في ظل اقتصاد جديد المعالم يتميز بالاتساع والتعقيد والمنافسة الشديدة.

وأخيراً؛ يمكن القول إن هذا الموضوع ما يزال يحتاج إلى عناية خاصة من قبل المختصين وتكثيف مجال البحث في معرفة أهم المعوقات والإجراءات الكفيلة لعلاجها نظراً لأن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تنمية اقتصاد المجتمع.

النتائج

أظهرت الدراسات التي أجريت على بعض الاقتصاديات القوية ومنها اقتصاد معظم الدول الأوروبية، أن اقتصاد هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة المتوسطة، حيث نجد مثلاً أن أكثر من ٧٠ في المائة من جميع الشركات في المملكة المتحدة، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة. من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لا بد من العمل على الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع المهم من الاقتصاد الوطني.

ولا شك أن التقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية وفكر العولمة قد أديا إلى إيجاد أجيال جديدة من المؤسسات والأعمال، والتي يمكن لها الاستفادة من مميزات هذا الوضع العالمي الجديد الذي يسمح بالحصول على المعرفة ورؤوس الأموال والأسواق في آن واحد.

ونظراً إلى الطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر استعداداً للتواؤم والتوافق مع هذا الوضع الجديد والذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق وحركة العرض والطلب فقد باتت فرصة المشروعات الصغيرة في البقاء والنمو أكبر بكثير من فرص الشركات الكبيرة والمؤسسات ذات الهياكل الضخمة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق.

تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التنمية بمفهومها الشامل من حيث اعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاديات دول العالم من حيث الاعتبارات المهمة ومنها: أن المشروعات الصغيرة من أهم الآليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات، وكذلك الخدمات التي تكون بدورها الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العام المتقدم، حيث تمثل إحدى حلقات التوازن في الهياكل الاقتصادية بما تتميز به من مرونة وسرعة استجابة لمتغيرات الأسواق

المحلية والعالمية. وتساهم المشروعات الصغيرة في استخدام واستثمار المدخرات ورؤوس الأموال المحلية وتلبي بذلك الطلب على تنشيط الاستثمار الإنتاجي والتصنيعي، حيث تتسم عادة بصغر حجم الاستثمارات مما يتيح لأكبر عدد ممكن من المستثمرين الإقدام على إقامتها، إضافة على انخفاض حجم الخسائر المالية وتوجيه الاستثمارات بشكل مباشر إلى عمليات الإنتاج فقط . وأخيراً فإن هناك مساهمة مؤكدة للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي للفئات الأكثر فقراً عن طريق فرص العمل التي توفرها للعمالة غير الماهرة والفقيرة وتوليد دخل إضافي لهذه المجتمعات.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تقيم توازناً اقتصادياً واجتماعياً أكثر وضوحاً وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المدن والقرى وفي أطرافها يساعد على إيجاد فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقام فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، لأن المشروع الصغير يتيح فرصة اقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من النشء وأصحاب الدخل المنخفض كما تساعد على تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة. وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهما كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها. بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة. كذلك تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة معامل وورش عمل لتدريب وإعداد الكوادر البشرية في جميع التخصصات.

ونستطيع أن نطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها أداة لتحقيق التنمية العادلة والمتوازنة والمستدامة وتساعد على تحقيق الأهداف الوطنية التي رسمتها وترسمها المملكة لنشر التنمية وخيرها على كامل رقعتها.

التوصيات

بعض المقترحات لتنمية المشروعات الصغيرة

-العمل على تغيير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والإقبال على العمل الحر.

-توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة.

-وضع سياسة عامة واضحة ومحددة الأهداف.

-التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة.

-تقديم التمويل الكافي من خلال تحفيز البنوك على الإقراض بفترات سماح مقبولة وأسعار فائدة مميزة.

-ضرورة توفير غطاء تنظيمى قانونى حاضن لهذه المنشآت للتعامل السريع مع المشاكل التى تواجهها وتوفير الحماية اللازمة من خلال اجراءات نظامية وقانونية خاصة.

-أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت فى هذه الصناعات لتشغيل الشباب وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل فى المجالات الصناعية المختلفة.

-توفير التدريب للكوادر العاملة في هذه المشروعات وتشجيع ودعم الابتكار والتوسع في مراكز التدريب.

-إيجاد روابط بين المشروعات ذات الأحجام المختلفة بعضها البعض بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات ويوفر لها إمكانات تسويق منتجاتها من المدخلات إلى المشروعات الكبيرة.

المراجع

١ـ عبد الوهاب إبراهيم، أسس البحث الاجتماعي، مكتبة نهضة الشرق ١٩٧٥).
٣ـ سمير الشيخ علي، الاقتصاد السياسي للبلدان العربية والنامية (دمشق: منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٦
٣. ناصر عدون، اقتصاد المؤسسة (دار المحمدية ـ الجزائر ـ ١٩٩٨)
٤ ـ خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، ط١ (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ٢٠٠٠)
٥ـ علي الخضر وبيان حرب، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دمشق: منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)
٦ـ علي الشرقاوي، التنظيم (الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية بدون
٧ـ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية (مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٤الاسكندرية
٨ ـ محمد، السيد عبد السلام، (التكنولوجيا الحديثة) ـ سلسلة المعرفة. العدد ٥٣ (١٩٨٢) الكويت
٩ـ محمد عاطف غيث، ومحمد علي محمد، دراسات في: التنمية والتخطيط الاجتماعي (دار المعرفة الجامعية. ١٩٩٢الاسكندرية